

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/7/Report  
21 November 2017  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



## تقرير

لجنة المرأة عن دورتها الثامنة  
بيروت، 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2017

### موجز

عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثامنة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

واستعرضت اللجنة خلال هذا الاجتماع الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية تنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها السابعة؛ والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة مركز المرأة منذ انعقاد الدورة السابعة للجنة وتبني إعلان مسقط؛ وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة، وجهود الإسكوا لتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتهم الوطنية والدولية. وعقدت في إطار الدورة ثلاث حلقات نقاش تناولت عدداً من المواضيع ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى المنطقة، وعلى رأسها ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد الكلفة الاقتصادية المترتبة عليها؛ ودعم قضايا المرأة والسلام والأمن من خلال تعزيز دور المؤسسات في ترسيخ أسس العدالة بين الجنسين في أوقات السلم وفي أوقات الحرب؛ وإدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة، سواء على مستوى أعمالها الداخلية أو على المستوى العام.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها عدداً من التوصيات الموجّهة إلى الإسكوا وإلى الدول الأعضاء للعمل على تنفيذها خلال السنتين القادمتين. ومن أبرز نتائج الدورة الثامنة تبني "إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية".

## المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |  |
|---------------|----------------|--|
| 3             | 1              | .....مقدمة   |
| <b>الفصل</b>  |                |  |
| 3             | 5-2            | .....أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة                            |
|               |                | ألف- اعتماد إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعالة لتمكين المرأة<br>في المنطقة العربية" ..... |
| 3             | 3-2            | .....  |
| 5             | 4              | .....باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء   |
| 6             | 5              | .....جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا   |
| 7             | 62-6           | .....ثانياً- مواضيع البحث والنقاش  |
|               |                | ألف- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة السابعة للجنة المرأة.<br>.....      |
| 7             | 23-6           | .....  |
| 10            | 63-24          | .....باء- الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة   |
| 19            | 74-64          | .....ثالثاً- تنظيم الدورة  |
|               |                | ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها .....   |
| 19            | 64             | .....  |
| 19            | 68-65          | .....باء- الافتتاح   |
| 20            | 69             | .....جيم- الحضور   |
| 20            | 70             | .....دال- انتخاب أعضاء المكتب  |
| 20            | 73-71          | .....هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى   |
| 21            | 74             | .....واو- الوثائق  |

## المرفقات

|    |       |                               |
|----|-------|-------------------------------|
| 22 | ..... | المرفق الأول- قائمة المشاركين |
| 26 | ..... | المرفق الثاني- قائمة الوثائق  |

## مقدمة

1- عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثامنة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، من 4 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2017. فبحثت في البنود المدرجة على جدول أعمالها، وناقشت أبرز القضايا ذات الصلة بالمرأة في المنطقة العربية وخلّصت إلى مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء وبعضها إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. ومن أبرز نتائج الدورة الثامنة اعتماد "إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية".

### أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة

#### ألف- اعتماد إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية"

2- اعتمدت لجنة المرأة "إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية" الوارد نصه في ما يلي:

نحن، الوزيرات والوزراء ورئيسات ورؤساء الوفود وممثلي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية، المجتمعون في الدورة الثامنة للجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنعقدة في بيروت، يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2017، نوّكد التزامنا بالعمل على إرساء الأسس الصلبة لتمكين المرأة بالعمل على بناء مؤسسات فعّالة كأساس لتمكينها في المنطقة العربية؛

**نذكر** بما تعهّدت به لجنة المرأة في إعلانات ومواثيق سابقة، ولا سيما إعلان الكويت لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي اعتمدهناه في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، وقد تضمن رؤية كلية للتعامل مع ظاهرة العنف بمختلف أبعادها؛ وإعلان مسقط بشأن العدالة بين الجنسين الذي اعتمدهناه في 21 كانون الثاني/يناير 2016، وقد أكد على العدالة بمفهومها الشامل لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتطبيق المساواة؛

**ونرحب** بالتقدم في الاستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وغاياتها، ولا سيما في مراجعة الخطط والسياسات العامة وربطها بالهدف الخامس المعني بالنهوض بالمرأة، وتمكين الهياكل المؤسسية؛

**ونتوقف بقلق بالغ** عند التحديات الجسيمة التي تواجه المرأة في منطقة تشهد العديد من دولها حروباً ونزاعات واحتلالاً وأشكالاً شتى من الإرهاب والتشدد والجماعات ذات الفكر المتطرف، أنتت على مقومات ودعائم التنمية، وأوقعت خسائر كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، قوّضت المؤسسات الداعمة لتمكين المرأة؛

**ونتوقف باهتمام عميق** عند ما يترتب على هذه الخسائر من احتياجات لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات، تزيد من كلفة الفرص الضائعة على التنمية، ومن الأعباء التي تُلقى على كاهل المرأة؛

**وندرک** أهمية دور المؤسسات في أوقات السلم كما في أوقات الحروب والنزاعات وما بعدها، في الإغاثة وإعادة الإعمار، وفي إنصاف الضحايا ومحاسبة المعتدين، وفي تقديم الخدمات وحماية الأفراد؛ ونوّكد أن العمل لبناء مؤسسات قوية وفاعلة في تأمين الحماية للمرأة من التمييز والعنف هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة بين الجنسين؛

**ونؤكد** ما تقتضيه العدالة بين الجنسين من تشريعات وإجراءات لا تمييز فيها بين أفراد المجتمع على أساس الجنس، تعالج الظلم والإجحاف، وتتيح وصول النساء إلى العدالة، التماساً للتعويض عن حقوقهن المنتهكة؛

**وندرك** ضرورة العمل على وضع خطط وطنية معنية بالمرأة والسلم والأمن، استجابةً للأولويات المزممة والناشئة، وتغدياً للأثار السلبية على الأجيال اللاحقة، وتنفيذاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول في المنطقة العربية، وضرورة تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنفيذ؛

**ونسلم** بأهمية مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي تسوية الحروب والنزاعات، وفي الوفود الرسمية ومشاورات صنع السلام، باعتبار مشاركتها مساهمة فعلية وفعالة في بناء السلام وتحقيق النتائج التنموية والحفاظ عليها؛

**ونؤكد** أهمية العمل على إيجاد خطط مؤسسية لدعم جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن المؤسسات العامة والهيئات التنفيذية المعنية بصنع القرار على المستوى الوطني، ونقدر الدور المحوري للآليات الوطنية المعنية بالمرأة في العمل على تنفيذ هذه الخطط **وتعميمها**؛

**ونثمن** الجهود التي بُذلت في العديد من الدول العربية لوضع ميزانيات مراعية للجنسين بهدف زيادة الشفافية والمساءلة عن التقدم في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

**ونقر** بأن العنف ضد المرأة بجميع أشكاله هو مصدر ضغوط اقتصادية هائلة على مؤسسات الدولة، إذ تترتب عليه تكاليف للحماية والمقاضاة والتعويض، وإعادة دمج الناجيات وأطفالهن في المجتمع؛ ونرى أن تقدير هذه التكاليف خطوة ضرورية لنشر المعرفة القائمة على الأدلة، بهدف الإصلاح الشامل؛

**ونقدر** أهمية دعم قدرات جميع المؤسسات المعنية بالتصدي للعنف ضد المرأة، ولا سيما المستشفيات وقوات الشرطة ومزودي الخدمات الاجتماعية، وأهمية مشاركتها في وضع السياسات وعملية تخصيص الموارد المالية، أو تقديم أنشطة التدريب والتوعية بالعنف ضد المرأة؛

**ونُجمع** على ضرورة دعم أقل الدول نمواً التي تعاني من حروب ونزاعات، ومساندتها في تحقيق نقلة نوعية في التنمية، وفي بناء مؤسسات لدعم المرأة؛ ونشدد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال، وبخاصة المرأة الفلسطينية والمرأة في الجولان المحتل، ومؤسساته في السعي للعدالة والمساواة واستعادة الحقوق، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في التنمية؛

3- وانطلاقاً من هذه الثوابت، نعتزم ما يلي:

(أ) تطوير النُظم المؤسسية لدمج قضايا المساواة بين الجنسين في بناء المؤسسات وسياساتها وثقافتها، وتوفير أسس قانونية لتمكين المؤسسات من ممارسة المهام الموكلة إليها في الاستجابة لاحتياجات النساء في أوقات السلم والنزاع؛

(ب) العمل على ضمان استقلال القضاء وتمكين القضاة من الأخذ بالاتفاقيات الدولية والالتزامات التي تتضمنها في الأحكام القضائية؛

(ج) تحسين قاعدة البيانات حول الأحكام القضائية الخاصة بقضايا التمييز ضد المرأة، بما فيه العنف؛

(د) ربط الاستراتيجيات والخطط الوطنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وغاياتها، لا سيما تلك المعنية بالمرأة، وتعزيز عمل المؤسسات بما ينسجم مع هذه الأهداف والغايات؛ وتطوير النظم الإحصائية لتوفير البيانات اللازمة لرصد التنفيذ؛

ونقدر الجهود التي تقوم بها الأمانة التنفيذية للإسكوا، ونطلب منها الاستمرار بالشراكة مع المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، ولا سيما في:

(أ) بناء قدرات الدول الأعضاء على وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الهادفة إلى تعزيز المؤسسات الداعمة للمرأة، من خلال إنتاج المعرفة، ونشرها في بحوث ودراسات وتعميمها؛

(ب) دعم صانعي القرار، وشركاء التنمية، ومنهم منظمات المجتمع المدني، من خلال تطوير منهجيات عملية، وإعداد مواد وبرامج تدريبية وأدلة لتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين.

من بيروت، نحدد التزامنا بدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

#### باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

4- اتخذت لجنة المرأة في ختام دورتها الثامنة التوصيات التالية الموجهة إلى الدول الأعضاء:

(أ) مواصلة دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، التي أنشئت بناءً على توصيات لجنة المرأة في دورتها السابعة، من خلال المشاركة الفاعلة في أنشطتها، ونقل الخبرات المتداولة في تنفيذ الهدف الخامس من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإدماج بُعد المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة المختلفة على المستوى الوطني، وتوسيع العضوية لتشمل كافة الدول العربية؛

(ب) تكثيف الجهود لتوثيق التعاون بين موقري الإحصاءات الخاصة بالمرأة والمستفيدين منها، بمن فيهم الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الخامس؛

(ج) تطوير نظم مؤسسية شاملة لإدارة حالات العنف ضد المرأة، والعمل مع السلطة القضائية والنيابة العامة والمكلفين بإنفاذ القانون وكافة القطاعات التنفيذية المعنية، على ملاحقة المعتدين ومحاسبتهم، والاهتمام بتأمين الرعاية لضحايا العنف وتأهيلهن وتمكينهن من العيش بكرامة، والمساهمة في تطوير نظم الرصد على المستوى الإحصائي والمؤسسي، بما يسمح برصد حالات العنف وآليات معالجتها وتصنيفها وتوثيقها؛

(د) إجراء بحوث على المستوى الوطني لحساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وتشجيع صانعي السياسات على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتكثيف الجهود للوقاية وحماية المرأة من العنف؛

(هـ) مراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية بحيث تشمل قضايا المرأة والسلام والأمن، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية وتسهيل عملها حتى تكون قادرة على توفير الوقاية، والحماية، والمشاركة، والإنعاش، والإغاثة، وإعادة الإعمار؛

(و) العمل على وضع الأطر التشريعية والتنفيذية اللازمة لقضايا المرأة والسلام والأمن، ومواصلة الجهود لوضع وتبني وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل في هذا المجال، وإشراك الجميع فيها، ولا سيما المجتمع المدني؛

(ز) أخذ العلم بما تم إحرازه من تقدم في تكيف "خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" على مستوى الآليات الوطنية الخاصة بالنهوض بأوضاع المرأة، والشروع في نقل هذه الخطة وتنفيذها على مستوى المؤسسات العامة؛

(ح) تعزيز المؤسسات القضائية الرسمية للحد من اللجوء إلى أطر العدالة التقليدية غير المؤسسية بغية النهوض بالمرأة وتمكينها والحفاظ على حقوقها؛

(ط) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة السابعة للجنة المرأة وفي تنفيذ "إعلان مسقط بشأن تحقيق العدالة بين الجنسين"، وبالأولويات المطروحة في برنامج عمل الإسكوا حول المرأة في الفترة 2018-2019، والاستمرار في التركيز على المحاور الرئيسية لعمل الإسكوا في مجالات: العدالة والمساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، والعنف ضد المرأة، ودعم الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لضمان تعظيم الأثر؛

(ي) أخذ العلم بالجهود المبذولة لتعزيز الاتساق بين برنامج عمل الإسكوا وأنشطة التعاون الفني، بحيث تترجم التقارير والدراسات التي تنتجها الإسكوا إلى دعم فني مباشر للدول الأعضاء، سواء من خلال خدمات استشارية، أو ورش عمل أو تدريب، أو أدلة إرشادية.

### جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا

5- وجهت لجنة المرأة التوصيات التالية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) تطوير منهجية عمل اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة وسُبل استجابتها لاحتياجات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتوسيع عضويتها لتشمل كافة الدول العربية المهتمة، وإشراك الأجهزة الإحصائية في عملها؛

(ب) توفير معلومات حول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر للجنة المرأة، وبناء القدرات لتوفير معلومات ذات صلة بمؤشرات الهدف الخامس؛

(ج) دعم الآليات الوطنية للمرأة في تنفيذ نموذج الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بما يتلاءم مع واقع كل مجتمع وخصائصه؛

(د) تعميم منهجية خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة؛

(هـ) العمل مع الدول الأعضاء من أجل نشر المعرفة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، والاستمرار في دراسة آليات وسُبل أوسع لتنفيذ هذه الأجندة في البلدان العربية، بالتركيز على دور المؤسسات في تنفيذها،

ومواصلة تقديم خدمات التعاون الفني وتبادل الخبرات لدعم جهود الدول الأعضاء في تطوير السياسات وخطط العمل الوطنية الهادفة إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال؛

(و) العمل على دراسة الآليات القضائية التي تنتظر في قضايا التمييز ضد المرأة لتحديد الثغرات فيها، وتقديم التوصيات والسياسات اللازمة لسدها؛

(ز) مواصلة تقديم الدعم الفني للمؤسسات العامة بما فيها الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، من خلال تطوير أدوات بناء القدرات اللازمة لمساندة تنفيذ خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإسداء المشورة.

## ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

**ألف- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة السابعة للجنة المرأة (البند 4 من جدول الأعمال)**

**1- أنشطة النهوض بالمرأة في برنامج عمل الإسكوا، وإعلان مسقط بشأن تحقيق العدالة بين الجنسين، وتوصيات لجنة المرأة (البند 4 (أ) من جدول الأعمال)**

6- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة (E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3(Part I))، عرضاً تناول الأنشطة والبرامج التي اضطلع بها مركز المرأة في الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة المرأة، تنفيذاً لبرنامج عمل الإسكوا في مجال النهوض بالمرأة لفترة السنتين 2016-2017 وللتوصيات التي وجهتها لجنة المرأة إلى الأمانة التنفيذية في دورتها السابقة، وكذلك "إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية" الصادر أيضاً عن الدورة السابعة.

7- وركزت هذه الأنشطة على مواضيع العمل الرئيسية لمركز المرأة، أي العنف ضد المرأة، والعدالة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، وأهداف التنمية المستدامة، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات. وتطرق العرض إلى منهجية عمل مركز المرأة التي تشدد على الربط بين الدراسات والأبحاث التحليلية المبنية على الأدلة وترجمتها إلى مشاريع وخدمات استشارية وبرامج بناء قدرات للدول الأعضاء. وكذلك نبذة عن الدراسات والأبحاث والتقارير، واجتماعات الخبراء وورش العمل التدريبية، والمشاريع، والفعاليات، والمواد الإعلامية التي صممتها الإسكوا ونفذتها في إطار دعمها للدول الأعضاء؛

8- وخلال المناقشات التي تلت العرض، رحب ممثلو الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابعة، ولا سيما الجهود المبذولة لتقدير كلفة العنف الزوجي ضد المرأة في المنطقة العربية، ودعم قضايا المرأة والسلام والأمن من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وشددوا على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين جميع الأطراف لتنفيذ المشاريع المطروحة، كما ركزوا على أهمية دعم الإسكوا لعمليات تقييم مبادرات الدول في مجالات اختصاصات الإسكوا لمعرفة أثرها على المجتمعات. وأبدى ممثلو الدول الأعضاء اهتمامهم بعملية تقدير كلفة العنف ضد المرأة، وطلبوا توضيحات حول كيفية تطبيقها ضمن السياقات الخاصة بكل دولة.

9- وشكرت وزيرة شؤون المرأة في دولة فلسطين مركز المرأة في الإسكوا بشكل خاص على دعمه بلدها من خلال دراسة رائدة حول تقدير كلفة العنف الزوجي ضد المرأة وعلى دعمه الفني المتواصل، كما شكرت ممثلة الأردن مركز المرأة على التواصل والعمل المكثف مع بلدها في السنتين السابقتين، ولا سيما في مجال إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة.

## 2- أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية (البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

10- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3(Part II)، عرضاً حول الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء فيما يتعلق بموضوعات العدالة بين الجنسين، وأجندة المرأة والسلام والأمن، وتقدير كلفة العنف الزوجي ضد المرأة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى النظر في الأطر المتداخلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

11- وأشار العرض إلى جهود الإسكوا خلال فترة السنتين 2016-2017 لتنفيذ توصيات إعلان مسقط، إذ عملت مع 16 دولة من الدول الأعضاء على الموضوعات التالية: تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن ووضع خطط عمل وطنية ذات صلة؛ ودعم جهود الدول لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الهدف 5 منها) بما يتلاءم مع السياقات الوطنية؛ وتعميم منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات الوطنية.

12- ففي إطار برنامج المرأة والسلام والأمن، قدمت الإسكوا الدعم الفني لدولة الإمارات العربية المتحدة في جهودها الرامية إلى صياغة خطة عمل وطنية حول قرار مجلس الأمن 1325. ويجري التنسيق أيضاً لمساعدة دول أعضاء أخرى منها الجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان لإعداد خطط مماثلة. وقدمت الإسكوا الدعم الفني لوزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين لاستخدام النموذج الإقليمي المعد لتقدير كلفة العنف الزوجي ضد المرأة في المنطقة العربية. أما فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ أهدافها، فقد استفاد عددٌ من الدول الأعضاء منها الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان وموريتانيا من الجهود الرامية إلى تنمية القدرات على تنفيذها. وأما في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فقد اتخذت المساعدة الفنية في هذا المجال أشكالاً متعددة. ففي لبنان على سبيل المثال، قامت الإسكوا بتقديم الدعم لوزارة شؤون المرأة لمواءمة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة مع الواقع والاحتياجات الوطنية، وتدريب السلطة القضائية لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وباستضافة حلقات عمل حول دور المرأة في السياسة. وفي دولة فلسطين، عقدت ورش عمل حول المرأة والسلام والأمن، ودعمت الجهود الوطنية للتصدي للعنف الأسري.

13- وفي النقاش الذي أعقب العرض، أثنى ممثلو الدول الأعضاء على جهود الإسكوا ودعمها الفني خلال فترة السنتين 2016-2017، وما أدى إليه من إطلاق مناقشاتٍ أوسع نطاقاً بشأن المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، وإبراز الحاجة إلى زيادة الوعي وإجراء تقييم بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع.

14- وأبدى ممثلو الدول الأعضاء اهتمامهم بمواصلة العمل على أجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك وضع خطط عمل وطنية لزيادة الأنشطة التي تتماشى بالفعل مع هذه الأجندة. ودعت الدول المتضررة من النزاع، مثل اليمن، إلى إيجاد وسائل أقوى للتصدي للانتهاكات القائمة على الجنس والتي تستهدف النساء والأطفال، وذلك ضمن إطار أجندة المرأة والسلام والأمن.



3- إجراءات تنفيذ توصيات لجنة المرأة في الدول الأعضاء  
(البند 4 ج) من جدول الأعمال)

15- في إطار هذا البند، قدم ممثلو الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعمان، وفلسطين، ومصر، والمغرب، وموريتانيا عروضاً مرئية وشفهية حول الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابعة.

16- واستعرض ممثلو الدول الأعضاء الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وسلطوا الضوء على الجهود المبذولة لمواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية، ولتشكيل لجان وطنية تشمل كافة الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف وتوفير الميزانيات اللازمة، هذا بالإضافة إلى العمل على ضمان توفر البيانات الخاصة بالمؤشرات المطلوبة لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس وغايات الأهداف الأخرى المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار ممثلو الدول الأعضاء إلى مشاركتهم في أنشطة وأعمال اللجنة الفرعية التابعة للإسكوا والمعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

17- كذلك أشار ممثلو الدول الأعضاء إلى العمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتقديم التقارير الدورية ذات الصلة بها، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وتطرقوا إلى الجهود المبذولة لرفع التحفظات عن بعض موادها. وأكدوا على استمرار الجهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، والعمل على إصدار أو تعديل القوانين لتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك قوانين العنف ضد المرأة، والعقوبات، والعمل والتقاعد، والأسرة، ونظام الكوتا، والمشاركة النيابية والبلدية وفي المجالس المحلية والأحزاب السياسية. وأكدوا على وجود إرادة سياسية لدعم النهوض بالمرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان مشاركة المرأة في كافة المجالات.

18- وتناولت العروض الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك سن القوانين وإصدارها، ووضع الخطط والاستراتيجيات، وإطلاق الحملات الرامية إلى توعية المجتمع والضحايا بما يتوفر من رعاية ومساعدة قانونية، وما تم إنشاؤه من آليات لتتبع حالات العنف وتقديم العون لها. وأشارت ممثلة فلسطين إلى العمل الجاري حالياً لدراسة الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة واختبار نموذج اقتصادي للعنف في فلسطين ضمن مشروع مشترك مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فيما أشارت ممثلة الأردن إلى عزم بلدها على العمل مع الإسكوا لتنفيذ مشروع تقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.

19- وتطرق ممثلو الدول الأعضاء إلى ما يتم تنفيذه من إجراءات لتقديم المساعدة القانونية للنساء وتسهيل وصولهن إلى العدالة، وإلى ما يتم تنفيذه من برامج تدريبية مخصصة لأفراد الشرطة والجهاز القضائي حول قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى برامج التوعية القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لحقوق المرأة.

20- وتناولت العروض الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الخطط الوطنية لتفعيله وتنفيذه، وتخصيص الميزانيات لذلك. وتطرقت إلى البرامج والأنشطة المنفذة للتعريف بهذا القرار، وتوفير الحماية وخدمات الإغاثة للنازحين، وتوفير التدريب والتأهيل للعاملين في مجال الإغاثة.

21- وأشارت العروض إلى التقدم المحرز في تعميم منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، وفي الاستراتيجيات الوطنية للدولة عموماً وتلك المعنية بالمرأة خصوصاً، وإلى ما تم إنجازه في دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مهامها، وتفعيل وحدات النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة. وأشار ممثلو الدول الأعضاء إلى ضرورة تبني الإطار الإقليمي للمساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة ومواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية. وتطرق ممثل الأردن إلى العمل الجاري في بلدها في إطار مشروع تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، حيث قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بعملية تدقيق تشاركي في مدى مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملها. وستؤدي هذه العملية إلى وضع وتنفيذ خطة علاجية لتمكين اللجنة من القيام بمهامها داخلياً، ومن ثم تعميم التجربة على مستوى القطاع العام.

22- وأشار المشاركون إلى التدابير المستمرة والمتنوعة التي تتخذها دولهم لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، ومنها مشاريع مدرة للدخل، وبرامج لتحويل الأسر إلى أسر منتجة، ومنح القروض، وقد وضعت بعض الدول هذا المحور ضمن أولوياتها.

23- وفي الختام، أكد المشاركون على ضرورة استمرار الدعم الذي يقدمه مركز المرأة في الإسكوا، ومواصلة التواصل معه من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات والدورات التدريبية التي ينظمها، وعلى أهمية التقارير والوثائق التي يقدمها.

## باء- الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

### 1- مؤشرات المساواة بين الجنسين: توافر البيانات في البلدان العربية (البند 5 (أ) من جدول الأعمال)

24- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً للوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/4(Part I) ركز على محورين: إحصاءات النوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة. وأضاء العرض على ماهية إحصاءات النوع الاجتماعي التي لا تقتصر على البيانات المصنفة حسب الجنس، بل تشمل مؤشرات حول وضع المرأة في جميع المجالات. وركز على أهمية تحويل البيانات إلى معلومات، والمعلومات إلى معرفة، والمعرفة إلى إجراءات، وأيضاً على أهمية تعدد مصادر البيانات، وضرورة تآزر جهود المؤسسات الوطنية وعلى رأسها مكاتب الإحصاء الوطنية والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، والتنسيق والشراكة بين منتجي البيانات ومستخدميها لضمان بناء السياسات عليها.

25- وتناول العرض مدى توفر البيانات المتعلقة بمؤشرات المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، في سبيل رصد أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين، وإعداد التقارير ذات الصلة. وشرح تصنيف الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة للمؤشرات في ثلاثة مستويات استناداً إلى مدى تطور منهجية إعدادها وتوافر البيانات على المستوى العالمي:

- المستوى الأول: وُضعت منهجية موحدة للمؤشر، وتتوفر له البيانات على نطاق واسع؛
- المستوى الثاني: وُضعت منهجية موحدة للمؤشر، ولا تتوفر له البيانات بسهولة؛
- المستوى الثالث: لم توضع منهجية موحدة للمؤشر، والمطلوب إعداد مجموعة جديدة من الأدوات والمنهجيات.

26- وأضاء العرض على نتائج التقييم الإقليمي لمدى توافر بيانات المستوى الأول التي تشمل بيانات وطنية وأيضاً بيانات دولية يستعان بها لسد الثغرات عندما تنقص البيانات الوطنية. وتُظهر نتائج التقييم ضعفاً في توفر البيانات الوطنية في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة تعود أسبابه إما لعدم توفر البيانات أو عدم جمعها على المستوى القطري، أو عدم توافق البيانات المجمعة مع المعايير الدولية، أو عدم نشر البيانات رسمياً.

27- كذلك أشار العرض إلى برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي الذي يوفر إحصاءات حول الجنسين في الإسكوا، وتصدر عنه مجموعة من النشرات، والوثائق عن حالة جمع هذه الإحصاءات في البلدان العربية، إضافة إلى مواد فنية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين.

28- وجرى استعراض أهم التحديات التي تواجه البلدان في جمع البيانات من نقص التغطية في مختلف البلدان و/أو في الإنتاج المنتظم للبيانات على المستوى القطري، وافتقار إلى المعايير الدولية في جميع المؤشرات ما يحول دون المقارنة، وافتقار إلى المعلومات المعقدة في مختلف المجالات حيث أن المساواة بين الجنسين مسألة شاملة تغطيها جميع أهداف التنمية المستدامة، وافتقار إلى التفصيل في مجموعات البيانات، ما يحول دون تفصيل البيانات حسب الجنس، والسن، والمنطقة الجغرافية.

29- وتناول النقاش إمكانيات الدعم الذي يمكن أن تقدمه الإسكوا لمساعدة الدول الأعضاء في سعيهم إلى توفير البيانات اللازمة لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الخامس منها. وأكد المجتمعون على ضرورة توفير بيانات تتعلق بجميع فئات السكان كالأطفال وكبار السن والنساء والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

30- وتطرق النقاش أيضاً إلى دور الآليات الوطنية في التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية التي تعمل على إنتاج البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعلى رأسها المكاتب الوطنية للإحصاء.

## 2- أنشطة دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في الفترة 2016-2017 (البند 5 (ب) من جدول الأعمال)

31- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/4(Part II) فتطرقت إلى أنشطة التعاون الفني لمركز المرأة، وتحديداً في دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وكانت لجنة المرأة، في دورتها السابعة، قد أوصت الدول الأعضاء بتفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. كذلك أوصت اللجنة الأمانة التنفيذية بقيادة عملية توحيد الجهود المبذولة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق هذه الأهداف ووضع الخطط الوطنية، وسياسات الرصد والمتابعة، وآليات جمع المؤشرات، لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.

32- وضمن هذا السياق، تم تشكيل لجنة فرعية مؤلفة من رؤساء وكبار ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الدول الأعضاء، تتألف حالياً من 16 دولة عضواً في الإسكوا (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن). وتُعنى هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتؤدي الإسكوا دور الأمانة التنفيذية لها. وتتعاون الإسكوا مع هيئة الأمم

المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية في تنفيذ أنشطة اللجنة الفرعية، فتؤمن للدول الأعضاء المهارات اللازمة، وتحيطهم علماً بأهم التطورات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي. وينقل أعضاء الهيئة الفرعية بدورهم الخبرات والمهارات المكتسبة إلى المستوى الوطني. وقد أوصت لجنة المرأة في دورتها السابعة الأمانة التنفيذية للإسكوا بالعمل مع الآليات الوطنية للمرأة على وضع خطط وطنية لتطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتوحيد المسارات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تنفيذ هذه الخطط، وضمان اتساق الأهداف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين مع كافة الالتزامات الدولية، ولا سيما إعلان ومنهاج عمل بيجين.

33- ومنذ تأسيس اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، نُفذ عدد من الأنشطة على غرار إعداد مواد فنية، وبناء وتنمية القدرات، وتسهيل تبادل المعرفة. فعلى صعيد المواد الفنية، وضعت الإسكوا دليلاً حول الأهداف العالمية بشأن المساواة بين الجنسين، ودراسة حول قراءة الاستراتيجيات الوطنية بشأن المرأة من منظور أهداف التنمية المستدامة ورؤية عام 2030 بشأن المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. وعلى صعيد بناء القدرات وتنميتها، عقدت الإسكوا بالتعاون مع شركائها أربع ورش عمل بهدف تنمية قدرات أعضاء اللجنة في مجال أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية التي وضعتها جامعة الدول العربية لرصد وضع المرأة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية في إطار خطة عام 2030، بالإضافة إلى مواصلة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع أهداف التنمية المستدامة، وقياس ورصد تمثيل المرأة في الحكومات المحلية في المنطقة العربية. وعلى صعيد تبادل المعرفة والتجارب القطرية والاستفادة منها، أنشئت منصة إلكترونية وعُقد عدد من حلقات العمل.

34- وأكدت ممثلة جامعة الدول العربية التزام الجامعة بالدفع نحو المساواة بين الجنسين، وبالشراكة القائمة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وأكدت على أهمية اللجنة الفرعية للمرأة وضرورة توسيع عضويتها لتشمل جميع الدول العربية. وذكرت أن الجامعة اعتمدت للمرة الأولى، في آذار/مارس 2017، الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة 2030 وهي الوثيقة الأولى المتعلقة بالمرأة التي سيتم اعتمادها في القمة العربية. وركّزت ممثلة جامعة الدول العربية على الجهد المبذول في مجال جمع البيانات، وسلّطت الضوء على الاستبيان الذي أجرته الجامعة ووضعت على أساسه اثنا عشر تقريراً.

35- وأشاد ممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدور اللجنة الفرعية، وأيد طلب الجامعة العربية في توسيع عضويتها. وأشار إلى أن الهيئة تُعتبر من أحد الأمثلة للدعم الجنوبي-الجنوبي والتعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية للدفاع عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وركّز على أهمية الشراكة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات المرتبطة بها، وعلى أهمية السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تراعي منظور المساواة بين الجنسين، وضرورة دعم وضع التقارير الوطنية بشأن خطة عام 2030، وإعداد مواد سهلة الاستخدام ليتم نشرها على مستوى المنطقة.

36- وأشاد المشاركون بدور اللجنة الفرعية وأهميتها، وشدّدوا على ضرورة توسيع عضويتها لتشمل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأجهزة الإحصائية في المنطقة. وأكدوا على أهمية مقترح المشروع الذي تسعى الإسكوا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى إيجاد تمويل له لتتمكن من دعم أعمال اللجنة الفرعية، وعلى أهمية التركيز على مواصلة الاستراتيجيات الوطنية مع الهدف الخامس والغايات ذات الصلة، وتقديم الدعم لإصدار تقارير وطنية حول هذا الهدف، ومشاركة الدول الننتائج المحرزة على الصعيد الدولي.

3- تعزيز دور المؤسسات في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية  
(البند 6 من جدول الاعمال)

37- عقدت الأمانة التنفيذية للإسكوا ثلاث حلقات نقاش في إطار هذا البند.

(أ) إدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة  
(البند 6 (أ) من جدول الاعمال)

38- ركزت الحلقة الأولى على تعزيز دور المؤسسات في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part I). وتناول النقاش مفهوم المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة، وأكد على أهميته، كما ألقى الضوء على أهمية وجود نظام داخلي في المؤسسات العامة يضمن مشاركة المرأة الفعلية في أعمالها. وعرضت خطة مبتكرة تستند إلى تجربة الأمم المتحدة وتركز على عملية إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة. واستهلكت رئيسة الجلسة السيدة بولا يعقوبيان النقاش بالإشارة إلى غياب المرأة عن مواقع صنع القرار بالرغم من عملها ضمن المؤسسات، ودعت إلى المزيد من المساواة بين المرأة والرجل.

39- وتحدث السيد جان أوغسابيان، وزير الدولة لشؤون المرأة في الجمهورية اللبنانية، عن إنشاء وزارة الدولة لشؤون المرأة حديثاً، على أثر مطالب ونضالات طويلة للجمعيات الأهلية والنسائية بهدف تحقيق العدالة والمساواة. وأشار إلى سرعة إنشاء هذه الوزارة وتعيين فريق عمل متكامل وتوفير الموازنة، والاستراتيجية، وأطر العمل. وتطرق إلى عمل الوزارة على إزالة الفوارق في النصوص القانونية، وإلى تواصلها مع الجهات المانحة للحصول على التمويل لتنفيذ بعض المشاريع، ومع الجمعيات الأهلية ودعمها لنشاطاتها. وقد تمكنت الوزارة في وقت قصير من كسب المصداقية ومأسسة العمل، ما أثر على تعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان، وسلط الضوء على موضوع المرأة ووضعها قيد التداول. وفيما يخص العقبات، أشار معالي الوزير إلى قانون الأحوال الشخصية وكيفية تأثره بتعدد الطوائف في لبنان، وإلى عدم تقبل بعض الجماعات وجود المرأة في المواقع السياسية.

40- وقدمت السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة المرأة والأسرة والطفولة في الجمهورية التونسية، لمحة عن المسار التاريخي للمرأة التونسية منذ عام 1956. وأشارت إلى دستور عام 2014 الذي ضمنت الدولة من خلاله حقوق المرأة، وإلى إيمان تونس بدور المؤسسات في تعزيز المساواة، وقيامها بإنشاء مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية. وتطرق إلى الإنجازات العديدة التي حصلت في عام 2017 ومنها إصدار القانون الأساسي للعنف ضد المرأة، وقانون عهدة الأمومة والأبوة، وإلغاء المنشور عدد 73 الذي يمنع زواج المرأة التونسية المسلمة من غير مسلم. وتحدثت عن الإرادة السياسية المرفقة بالعقلية المجتمعية الجاهزة للتغيير، التي جعلت المرأة التونسية شريكاً فاعلاً في التنمية.

41- وتطرقت القاضية صمود ضميري، من ديوان قاضي القضاة في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في فلسطين، إلى سماح رئيس الدولة للنساء بالعمل في السلك القضائي في عام 2009، ما مكنها من أن تصبح أول امرأة تتبوأ منصب رئيسة للنيابة الشرعية في فلسطين في عام 2010. وأشارت إلى الجدل الذي حدث على أثر تولي المرأة مناصب في القضاء الشرعي، في حين لم يحدث أي جدل لمنع المرأة من تولي الأمور الجزائية. وقد جاءت عملية القبول على أثر قرار رئيس الجمهورية الذي كسر الحاجز بقوة، وجعل تبوؤ المرأة مناصب القضاء

الشرعي واقعاً. وتحدثت عن أهمية وجود المرأة على المستوى القضائي، بحيث تتناول النساء بعض الأمور والتفاصيل مع النساء القاضيات فقط، وعن أهمية دور المرأة في وضع الخطط.

42- وعرضت السيدة ربي عرجا، مسؤولة الشؤون الاجتماعية لدى الإسكوا، خطة عمل الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق المؤسسة، مشيرة إلى أن هدف الخطة الأساسي هو إدماج منظور المساواة على الصعيد الداخلي للمؤسسات، إذ أن الجهود تنصب عادةً على الاستراتيجيات والخطط، وتغفل عمل المؤسسات من الداخل. وقدمت لمحة عن خلفية الخطة ومؤشراتها، وعن خبرة الإسكوا في إنجاحها داخلياً والتغيرات التي شهدتها على أثر تنفيذها. وعقب تصنيف الإسكوا في طليعة منظمات الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة، كان من الضروري نقل الخبرات إلى مستوى المؤسسات العاملة في الدول الأعضاء. فبدأ العمل على تكييف الخطة مع سياقات الدول، ووضع إطار عربي موحد حول المساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن العمل جار حالياً على اختبار هذا الإطار في الأردن، على أن يتم لاحقاً تعميم تجربة الأردن على جميع الدول الأعضاء بالإضافة إلى إعداد المزيد من المنتجات المعرفية.

43- وتحدثت السيدة سلمى النمى، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عن تشكيل اللجنة في عام 1992 وعن مهامها وصلحياتها. وأشارت إلى بعض الجوانب لتحسين انخراط المرأة في العمل ومنها وضع خطط وبرامج فعالة تتوجه إلى الرجال والنساء معاً، إذ يجب التعامل مع فكر الرجل ووعيه لإحداث تغيير فعلي، وتعديل الأنظمة الداخلية للمؤسسات، لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار، وتحريرها من الأفكار النمطية عن أدوارها الاجتماعية التقليدية. وأكدت على أهمية التغيير الثقافي، مشيرة إلى أن المرأة لم تستطع أن تغير واقعها في الفضاء الخاص. ثم تطرقت إلى اهتمام الأردن بمشروع إدماج النوع الاجتماعي الذي عرضته الإسكوا خلال الدورة السابعة للجنة المرأة، وقرارها بتبني مؤشرات الإطار العربي الموحد والسعي لنقل التجربة إلى المستوى الحكومي. وقد بدأ العمل فعلاً على إجراء تدقيق تشاركي من منظور النوع الاجتماعي لعمل اللجنة نتج عنه مجموعة من الاستنتاجات، منها وجود سياسات مرنة للعمل ولكنها غير موثقة، وضعف القدرات لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والخطط. وفي المرحلة القادمة، ستعمل اللجنة على وضع خطة علاجية لتتمكن من إحداث نقلة نوعية داخلية، يمكن على أثرها نقل هذه التجربة إلى القطاع العام في الأردن.

44- وأشارت السيدة رانية أحمد الجرف، مديرة إدارة تكافؤ الفرص في المجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين، إلى أن المملكة كانت سباقة في مشاركة الإسكوا في تمويل مشروع إدماج النوع الاجتماعي، لإيمانها بأن هذا المشروع سيعود بالفائدة على جميع الدول العربية إذا ما توفرت مؤشرات محددة تدعم المرأة. وأشارت إلى وجود نموذج وطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، وإلى العمل مع القطاع العام، ما يجعل تجربة البحرين متوافقة مع الإطار العربي الموحد حول المساواة بين الجنسين، فيأتي تنفيذ مشروع الإسكوا في البحرين لمواكبة التوجه الإقليمي. ومن خلال تعميم الإطار العربي الموحد على المجلس الأعلى للمرأة، تم تحديد بعض الثغرات والعمل جارٍ على سدها، على أن يتم بعد ذلك تعميم هذه التجربة على المستوى الوطني. وفي نهاية مداخلتها، شجعت السيدة الجرف سائر الدول العربية على تبني هذا الإطار.

45- ونقلت السيدة تانيا مسلم، نائبة مدير عام البنك اللبناني للتجارة (BLC)، توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي رأى أنه يجب انتظار مئة وسبعون عاماً لتحقيق المساواة بين الجنسين إذا استمر العمل على النمط الحالي. وأضافت أن لدور المرأة الاقتصادي الفعال نتائج إيجابية كبيرة. وقد أثبتت تجربة البنك اللبناني للتجارة أن المساواة بين الجنسين تؤدي إلى نمو قد يصل إلى 30 في المائة وهذا ما أكدته أيضاً تجربة البنك اللبناني للتجارة، وأن وجود المرأة في المناصب العليا يساعد في تسريع النمو وزيادة الربحية. وإيماناً بقدرة المرأة، قام البنك بوضع برنامج شامل لتمكين المرأة اقتصادياً، وأطلق برنامج قروض دون ضمانات لمساعدتها على تطوير

أعمالها، كما أطلق حساب الأم الذي يعطي المرأة فرصة لفتح حساب مصرفي لأبنائها. وللبرنامج شق غير مالي لمواكبة المرأة على كافة الأصعدة، من تدريب وإرشاد وإيجاد فرص. وقد نال البرنامج عدة جوائز، وشارك البنك خبراته في هذا البرنامج مع مؤسسات ومصارف عدة. وأخيراً عدت السيدة مسلم عوامل النجاح الأساسية ومنها الإرادة القوية النابعة من مراكز القرار، والإشراك الفعال للعنصر الذكوري، ووضع أهداف واضحة قابلة للقياس، وإعداد البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، والتدريب الشامل والتوعية. وختمت بالتأكيد على أهمية دور القطاع العام في تحفيز القطاع الخاص.

(ب) دور المؤسسات في أوقات السلم والحرب  
(البند 6 (ب) من جدول الاعمال)

46- عقدت حلقة النقاش الثانية حول دور المؤسسات في أوقات السلم والحرب استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part II). وترأس النقاش الدكتور عبد الحسين شعبان، خبير واكاديمي عراقي مختص في مجال حقوق الانسان والنزاعات والصراعات والحروب.

47- وأضاءت الجلسة على دور المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة والوطنية والمنظمات غير الحكومية بالنهوض بأوضاع المرأة، وعلى أثر النزاعات على قدرتها في الاستمرار بالقيام بأدوارها وإسداء الخدمات المختلفة. واستعرضت تجارب من الدول العربية التي عملت على إعداد خطط وطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، ركزت على أثر هذه الخطط على الدول، سواء في حالات السلم أو في حالات الحرب. وهدفت الجلسة الى إبراز أفضل الممارسات، لحث الدول على تنفيذ القرار 1325 والقرارات التابعة له. واتاحت الفرصة لسماع صوت المجتمع المدني وتبيان دوره في دعم الدول في تنفيذ الالتزامات الدولية، والتعرف على التحديات التي تواجه جميع الأطراف في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.

48- وأكدت الأمانة التنفيذية على أن أجندة المرأة والسلام والأمن تخص جميع الدول، سواء أكانت تعاني أو لا تعاني من نزاعات، وتنطبق عليها. وحددت ثلاثة عناصر فاعلة لا بد من ترابطها لتحقيق أجندة المرأة والسلام والأمن، وهي: أولاً، المساواة بين الجنسين في الأبعاد المختلفة لأجندة المرأة والسلام والأمن (الوقاية، الحماية، المشاركة، الإغاثة والإنعاش)؛ ثانياً، العمل على إنهاء النزاعات بما فيها مكافحة الإرهاب؛ ثالثاً، دمج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات والشراكة بين المؤسسات المختلفة. وركزت المداخلة على أهمية عمليات بناء المؤسسات بعد النزاعات، ودورها في ضمان عدم تجددتها، من خلال بناء الثقة في مؤسسات تساوي بين جميع الأفراد وتسمح بمشاركة الجميع بما في ذلك المجتمع المدني.

49- وقدمت مداخلات من العراق والسودان، ركزت على الجهود الوطنية لإعداد وتنفيذ خطط وطنية حول أجندة المرأة والسلام والأمن. وعرض العراق تجربته في وضع خطة برز فيها بشكل واضح دور المؤسسات، وكيفية إنشاء فريق عمل مختص لمتابعة تنفيذ الخطة، وعقد دورات مختلفة للتوعية بها. وعرض السودان الخطوات التي اتخذها في إطار إعداد خطة تأخذ في الاعتبار طبيعته السياسية، وهويته كدولة افريقية عربية. وتطرقت المداخلات أيضاً الى الجهود الإقليمية التي بذلتها جامعة الدول العربية لوضع أجندة المرأة والسلام والأمن على جدول أعمال الاجتماع الوزاري. وأخيراً، أبرزت مداخلة المجتمع المدني أهمية دوره في تحديد احتياجات الأفراد على المستوى المجتمعي، واجتراح حلول لتوفير الدعم المؤسسي في عمليات الإغاثة لتستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المرأة في مناطق اللجوء.

(ج) حساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة  
(البند 6 (ج) من جدول الأعمال)

50- عقدت الأمانة التنفيذية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part III) حلقة النقاش الثالثة حول تقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، وذلك ضمن إطار مشروع للإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترأست النقاش السيدة خولة مطر، نائبة الأمين التنفيذي للإسكوا.

51- وقدمت الدكتورة ناتا دوفوري، الخبيرة الدولية في مجال تقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، لمحة عامة عن تطور هذا النهج وسماته الرئيسية. فعرضت تبعاته على السياسات العالمية حتى تاريخ انعقاد الدورة، قبل مناقشة المنهجيات الممكنة لتنفيذ عمليات تقدير الكلفة في المنطقة العربية. وأشارت إلى أن هذه المنهجيات المتنوعة تسعى إلى التعرف على الأثر الاقتصادي للعنف ضد المرأة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي والأعمال التجارية والوطن. ودعت الدكتورة دوفوري الدول الأعضاء إلى الاطلاع على دراسة صدرت مؤخراً عن الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعنوان "تقدير تكاليف العنف الزوجي في المنطقة العربية: نموذج عملي"، تقترح منهجية كاملة يمكن أن تعتمد عليها الدول العربية.

52- وعرضت الدكتورة مهرباز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، المشروع الإقليمي حول "تقدير التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية"، الذي تنفذه الإسكوا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأوضحت أن هذا المشروع يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية للدول العربية على القيام بعمليات تقدير تكاليف العنف ضد المرأة من أجل تقديم إصلاح سياسي شامل. وأكدت أن مثل هذه التقديرات تمكن الدول الأعضاء من فهم التكاليف الناتجة عن عدم اتخاذ إجراءات لمواجهة العنف ضد المرأة، وتوفر لها قاعدة أدلة لتحسين استجابتها لهذا الموضوع، ووضع سياسات عامة لمواجهة. وأبرزت أهمية المؤسسات الوطنية في التصدي للعنف ضد المرأة، مشيرة إلى ضرورة دعم تلك المؤسسات، لا سيما في حالات عدم الاستقرار أو النزاع. واقترحت أن تتيح الدول الأعضاء جميع البيانات الوطنية ذات الصلة، للسماح بقياس أثر العنف ضد المرأة على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بشكل أدق.

53- واستهلت الدكتورة نجلاء العادلي ممثلة جمهورية مصر العربية مداخلتها بالإشارة إلى أن بلدها كان البلد الأول بين الدول العربية الذي حدّد الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في عام 2015. واعتبرت أن على الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تضيء على التجربة المصرية باعتبارها تجربة رائدة في الدول العربية، وطلبت الإشارة إليها كأساس يُبنى عليه للتصدي لظاهرة العنف في المنطقة. وأعربت عن تحفظها من انه لم يتم ذكر دراسة مصر في الورقة المرجعية للإسكوا حول الموضوع. وأشارت إلى أن بلدها أطلق في العام نفسه خطة عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة. وحددت الخطوات التي اتبعتها المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ عملية حساب الكلفة، بدءاً بتصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتدريب القائمين بالمقابلات، وجمع البيانات من مختلف المصادر الحكومية، والتحليل الإحصائي، ووصولاً إلى إعداد تقرير النتائج. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية أن حوالي 7.8 مليون امرأة تعرضت للعنف في عام 2015، من قِبَل زوجها أو خطيبها أو أي فرد آخر من أفراد أسرتها. وتقدر الكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة بمبلغ 2.17 مليار جنيه مصري في سنة واحدة. واستعرضت ممثلة جمهورية مصر العربية الدروس المستفادة من هذه العملية، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون الوثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، كما أشارت أن عملية تقدير كلفة العنف ضد المرأة وفرت قاعدة أدلة لتغيير السياسات.



54- وسلطت السيدة هيفاء الأغا، وزيرة شؤون المرأة في فلسطين، الضوء على العنف المزدوج الذي تواجهه المرأة في فلسطين: عنف يشبه الذي تتعرض له النساء في الدول العربية الأخرى، وعنف ناجم عن العيش تحت الاحتلال. وأكدت على توفر دعم سياسي قوي، وعلى أعلى مستوى، لصالح تمكين المرأة الفلسطينية. وأشارت إلى الحاجة إلى مواجهة الآراء التي ترى أن المرأة خاضعة للرجل، وذلك بدءاً بالطريقة التي تعتمدها الأسر في تربية البنين والبنات. وبيّنت التحديات الأخرى التي تسعى فلسطين إلى معالجتها، مثل حصول المرأة على فرص عمل، وحالة الفقر التي تعيشها والتي تجبرها على البقاء في علاقات تسيئ إليها. وبيّنت دور وزارة شؤون المرأة التي أخذت زمام المبادرة في هذه الجهود، فأطلقت استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين، واستراتيجية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، وهي تعمل مع الوزارات الأخرى على تطبيق الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين وتطبيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأكدت أن القضاء على العنف ضد المرأة هو من أولويات وزارة شؤون المرأة التي أطلقت مؤخراً برنامجاً لتوفير المأوى للناجيات من العنف، وتقوم حالياً بتنفيذ عملية تقدير للكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بالشراكة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستظهر هذه العملية الكلفة العالية الناتجة عن العنف، وستوفر قاعدة أدلة لدعم الجهود الرامية إلى إقامة مجتمع خال من العنف. وأملت في ختام مداخلتها أن تقوم الدول العربية الأخرى بتنفيذ عمليات لتقدير كلفة العنف.

55- وعقب النقاش، طلب ممثلو الدول الأعضاء في الإسكوا مزيداً من التوضيح حول عدد من المواضيع، مع التركيز بوجه خاص على المنهجيات والأبعاد التي ينبغي إدراجها في عملية تقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة. فجاهم الرد من ممثلي جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين والدكتورة دوفوري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسائل تتناولها أيضاً الدراسات اللتان أصدرتهما الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار مشروعها المشترك.

#### 4- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة (البند 7 من جدول الأعمال)

56- تضمنت هذه الوثيقة الأنشطة المقترحة أن تضطلع بها الإسكوا في فترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة. وقد وضعت هذه الأنشطة استناداً إلى البرنامج الفرعي 6 المعني بالنهوض بالمرأة من الإطار الاستراتيجي للإسكوا للفترة 2018-2019 الذي اعتمده الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2017). ويشكل برنامج العمل في مجال النهوض بالمرأة جزءاً من برنامج عمل الإسكوا الشامل لفترة السنتين 2018-2019 الذي أيدته اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث (الرباط، 6-7 أيار/مايو 2017). ويتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 6 مركز المرأة في الإسكوا.

57- وقدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، واستناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/6، عرضاً عن برنامج عملها لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة، وطلبت من لجنة المرأة إبداء ملاحظاتها حول مدى تلبية أنشطته لأولويات الدول الأعضاء، ومدى ارتباطها بتحقيق الإنجازات المتوقعة في مجال النهوض بالمرأة في إطار البرنامج الفرعي 6. كذلك استعرضت إطارها الاستراتيجي من منظور الرؤية المستقبلية لمركز المرأة، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، بما يتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية. وألقت الضوء على الإنجازات المتوقعة للمركز، والمتعلقة بعدة قضايا، منها تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية الوطنية لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة؛ وتعزيز تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية؛ وتحسين عمليات رصد وتقييم الالتزامات الإقليمية والمؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين التي تقوم بها الدول الأعضاء.

58- وأكدت الأمانة التنفيذية على أن تنفيذ برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة يعتمد على الشراكات مع الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة والجهات الوطنية الأخرى المعنية بالمرأة، ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كل حسب اختصاصه. وتطرق العرض أيضاً إلى العوامل الخارجية اللازمة لإنجاح تنفيذ برنامج عمل الإسكوا في مجال المرأة، وهي (أ) توفّر الإرادة السياسية لتعزيز دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وتدعيم الحوار مع المجتمع المدني؛ (ب) عدم تدهور الحالة السياسية في المنطقة؛ (ج) عدم خسارة المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين بسبب التغيرات السياسية الراهنة في المنطقة.

59- ثم تناول العرض النواتج المتوقعة، بما فيها تقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء المعنية بالمرأة؛ وإعداد الدراسات والمنشورات المتكررة وغير المتكررة والمواد الفنية، والكتيبات وصحائف الوقائع والملصقات الجدارية والمواد الإعلامية والمناسبات الممولة من الميزانية العادية. وأكدت الأمانة التنفيذية على ضرورة اعتماد المرونة في تحديد المخرجات، ومراجعتها إذا اقتضى الأمر من أجل الاستجابة على وجه السرعة للقضايا المستجدة التي تشهدها المنطقة.

60- وأخيراً تم الاتفاق على إيلاء المرونة الكافية لأنشطة مركز المرأة من خلال تقديم تعديلات على البنود المقترحة في خطة العمل، تتلاءم مع أولويات المنطقة العربية. وسيستكمل العمل على مشروع حساب كلفة العنف ضد المرأة، وستبذل جهود كبيرة لرصد موازنة خارجية لدعم مشروع تعزيز قدرات اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

5- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة المرأة  
(البند 8 من جدول الأعمال)

61- اتفق المجتمعون على عقد الدورة التاسعة للجنة المرأة في عام 2019 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بصورة رسمية باستضافتها، وفقاً للإجراءات المتبعة والأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

6- ما يستجد من أعمال  
(البند 9 من جدول الأعمال)

62- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

7- اعتماد توصيات لجنة المرأة عن دورتها الثامنة  
(البند 10 من جدول الأعمال)

63- عُرضت التوصيات وثوقشت واعتمدت بعد إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها.

## ثالثاً- تنظيم الدورة

### ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

64- عقدت لجنة المرأة في الإسكوا دورتها الثامنة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

### باء- الافتتاح

65- ألقى السيد يحيى بن بدر المعلولي ممثل سلطنة عُمان التي تولت رئاسة الدورة السابقة للجنة المرأة كلمة افتتاحية استهلها بالترحيب بالحضور، وأشاد فيها بالمشاركة الكبيرة وبالجهود المتميزة التي قامت بها الدول العربية خلال السنتين المنصرمتين لتنفيذ توصيات الدورة السابعة للجنة المرأة، وإعلان مسقط. وأكد على ضرورة الحرص على العمل المشترك بين الدول الأعضاء من خلال هذه اللجنة، دعماً لقضايا المرأة، وتحقيقاً للمساواة بين الجنسين، واستكمالاً للجهود في تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عنها. وشدد في كلمته على اهتمام سلطنة عُمان بقضايا المرأة، إذ تخصص لها مكاناً في الاستراتيجيات الوطنية، وتلتزم بجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ودعا إلى تعزيز دور الجمعيات الأهلية البالغ عددها 62 جمعية للمرأة العمانية، وعلى توسيع العمل التطوعي. وأخيراً شكر الأمانة التنفيذية وجميع المشاركين وبخاصة الوزراء الذين يحضرون هذه الدورة وأمل أن يخلص المشاركون إلى توصيات تخدم حقوق وقضايا المرأة في المنطقة العربية.

66- وألقى الدكتور محمد علي الحكيم، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة في افتتاح الدورة الثامنة للجنة المرأة رحب فيها بالحضور، وشكر سلطنة عُمان على حسن قيادتها لأعمال لجنة المرأة في دورتها السابعة، وتمنى التوفيق لدولة فلسطين في رئاستها للدورة الثامنة. واستعرض في كلمته الإنجازات التي شهدتها العام الماضي في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وفي طليعتها عددٌ من التشريعات التي أقرتها بعض الدول، والتي تُعنى بمأسسة حقوق المرأة وحمايتها من العنف. وتوقف عند النشاط الواضح للدول العربية في تطوير وإعداد خطط وطنية للارتقاء بأوضاع المرأة بشكل عام، وخطط متخصصة في مجالات حيوية مثل مناهضة العنف ضد المرأة وتنفيذ أجندة المرأة والسلام. وأضاء على نتائج عمل الإسكوا، ولا سيما في تطوير آليات تزيد من قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الدول الأعضاء في مجال الارتقاء بحقوق المرأة. وقد أجرت الإسكوا مجموعة من الدراسات النظرية والعملية التي ستترجم نتائجها إلى مشاريع تنموية تستفيد منها كافة الدول الأعضاء في تطوير سياساتها في مجال الارتقاء بأوضاع المرأة، وتمكينها، وتعزيز مكانتها الاجتماعية. ونوه بالدور المهم الملقى على عاتق اللجنة الفرعية الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تطوير العمل المشترك لتنفيذ وقياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بأوضاع المرأة.

67- ورأى أنه على الرغم من التطورات الايجابية على صعيد ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية، والإصلاحات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وإشراكها في بناء المجتمع، لا يمكن غض الطرف عن التحديات الهائلة التي يواجهها عدد من دول المنطقة وعلى رأسها الأعمال العدائية والنزاعات التي تطيح بالسلم وتقف حاجزاً مانعاً تجاه تقدم المجتمعات وارتقائها، وأولها الاحتلال الذي لا زالت ترزح تحت وطأته المرأة الفلسطينية. وأكد أخيراً على العزم على دعم عمل لجنة المرأة، رغم الصعوبات التي تواجه المنطقة، للنهوض بواقع المرأة وتمكينها وتحسين أوضاعها.

68- وألقى معالي الوزير جان أوغاسبيان، وزير الدولة لشؤون المرأة في الجمهورية اللبنانية كلمة شدد فيها على الدور المحوري للمرأة في جميع القطاعات، مؤكداً أن القضايا المتعلقة بالمرأة هي قضايا المجتمع ككل. وأشار إلى أن استحداث وزارة لشؤون المرأة في لبنان إنما هو خطوة هامة في السعي إلى النهوض بالمرأة وقضاياها بشكل متكامل على صعيد الوطن. واعتبر أن هذه الخطوة هي دليل على إرادة سياسية فعلية للعمل على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما في ضوء إنشاء هذه الوزارة وتأمين الموارد المختلفة لعملها بسرعة كبيرة، مؤكداً عزم الوزارة على المضي قدماً في مساندة قضايا النهوض بالمرأة. وشدد على الإمكانيات والقدرات الكثيرة التي تتمتع بها المرأة في لبنان، وعلى ضرورة أن تُعطى الفرصة كي تتمكن من المشاركة والمساهمة في جميع القطاعات وعلى جميع الصُّعد.

### جيم- الحضور

69- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن الآليات الوطنية والوزارات والمجالس واللجان المختصة بالمرأة من 16 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وشارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية وغير حكومية، دولية وإقليمية، معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات حكومية أخرى، وشبكات وطنية وإقليمية، وعدد من مراكز الأبحاث الناشطة في هذا المجال، وبعض الجهات المانحة الوطنية والإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والاستشاريين والأكاديميين.

### دال- انتخاب أعضاء المكتب

70- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت دولة فلسطين رئاسة الدورة الثامنة للجنة المرأة، خلفاً لسلطنة عُمان التي تولت رئاسة الدورة السابعة من تاريخ انعقادها في 20 كانون الثاني/يناير 2016، وحتى تاريخ انعقاد الدورة الثامنة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وانتخبت اللجنة بالإجماع سلطنة عُمان نائباً أولاً للرئيس، ودولة قطر نائباً ثانياً له، ودولة الكويت مقرراً للدورة.

### هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

71- أقرت لجنة المرأة في الإسكوا في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/L.1.

72- وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

- 1- افتتاح أعمال الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة في المنطقة العربية:

(أ) أنشطة النهوض بالمرأة في برنامج عمل الإسكوا، وإعلان مسقط بشأن تحقيق العدالة بين الجنسين، وتوصيات لجنة المرأة؛

(ب) أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية؛

(ج) إجراءات تنفيذ توصيات لجنة المرأة في الدول الأعضاء.

5- الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة:

(أ) مؤشرات المساواة بين الجنسين: توافر البيانات في البلدان العربية؛

(ب) أنشطة دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في الفترة 2016-2017؛

6- تعزيز دور المؤسسات في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (الموضوع الرئيسي للدورة في ثلاث حلقات نقاش):

(أ) إدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة؛

(ب) دور المؤسسات في أوقات السلم والحرب؛

(ج) حساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.

7- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة.

8- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة المرأة.

9- ما يستجد من أعمال.

10- اعتماد توصيات لجنة المرأة في دورتها الثامنة.

73- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة  
E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/L.1

#### واو- الوثائق

74- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها لجنة المرأة في دورتها الثامنة  
E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/INF.2

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

جمهورية العراق

السيدة ذكرى علوش  
أمين بغداد، رئيسة اللجنة الوطنية العليا للنهوض بواقع المرأة  
العراقية  
بغداد، جمهورية العراق

السيدة خولة موسى محمد علي  
مديرة قسم العلاقات  
بغداد، أمانة بغداد  
بغداد، جمهورية العراق

سلطنة عُمان

سعادة الدكتور يحيى بن بدر المعولي  
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية  
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة جميلة بنت سالم جداد  
مديرة دائرة شؤون المرأة  
وزارة التنمية الاجتماعية  
مسقط، سلطنة عُمان

دولة فلسطين

معالي الدكتورة هيفاء فهمي الأغا  
وزيرة شؤون المرأة  
وزارة شؤون المرأة

السيدة رنده جنحو  
مدير عام ديوان الوزيرة  
وزارة شؤون المرأة

دولة قطر

السيد محمد السعدي  
مدير العلاقات الدولية  
المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي  
الدوحة، دولة قطر

السيدة نور صالح الحر  
مدير إدارة التأهيل  
مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، أمان  
الدوحة، دولة قطر

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سلمى النمى  
الأمينة العامة  
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيد حمدان الهاشمي  
القائم بالأعمال  
سفارة الإمارات العربية المتحدة  
البرزة، الجمهورية اللبنانية

مملكة البحرين

السيدة رانيا أحمد عبد الغفار الجرف  
مديرة إدارة تكافؤ الفرص  
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية التونسية

السيدة إيمان الدريسي  
الوزيرة المفوضة بالسفارة  
الحازمية، بيروت

الجمهورية العربية السورية

السيدة رنا خليفاوي جزائري  
مديرة القضايا الأسرية  
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

جمهورية السودان

معالي السيدة مشاعر أحمد الأمين عبدالله  
وزيرة الضمان والتنمية الاجتماعية  
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

السيدة سعاد عبد العال الطاهر عبد الله  
أمين عام المجلس القومي لرعاية الطفولة  
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

دولة الكويت

السيدة بدرية نوار فهد جابر  
منسق وزارة التربية  
لجنة شؤون المرأة بمجلس الوزراء

الجمهورية اللبنانية

معالي الوزير السيد جان أوغاسبيان  
وزير الدولة لشؤون المرأة  
وزارة الدولة لشؤون المرأة

السيدة عبير شبارو

مستشارة دولة رئيس مجلس الوزراء لشؤون المرأة  
مستشارة وزير الدولة لشؤون المرأة  
بيروت، لبنان

السيدة ندى مكي

منسقة مشاريع  
وزارة الدولة لشؤون المرأة  
بيروت، لبنان

جمهورية مصر العربية

السيدة نجلاء محمد العادلي  
مدير عام الإدارة العامة للاتصالات الخارجية والتعاون الدولي  
المجلس القومي للمرأة

السيدة شيرويت إبراهيم مصطفى عطية  
مكتب رئيس المجلس القومي للمرأة  
المجلس القومي للمرأة

المملكة العربية السعودية

السيدة هلا بنت مزيد التويجري  
الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
الرياض، المملكة العربية السعودية  
السيدة سارة بنت عبد العزيز بن سيف

**باء- منظمات الأمم المتحدة**

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المكتب الإقليمي للدول العربية  
السيد محمد الناصري  
المدير الإقليمي

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية

مستشار دولي

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
الرياض، المملكة العربية السعودية

السيد ماجد بن عواض النفيعي

مساعد المدير العام للإدارة العامة للشؤون القانونية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
الرياض، المملكة العربية السعودية

الجمهورية اليمنية

السيدة مها محمد البريهي

المستشار الإعلامي بالسفارة اليمنية  
سفارة الجمهورية اليمنية لدى لبنان

المملكة المغربية

السيدة سندس لحليمي

رئيسة مصلحة المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام  
مديرية المرأة  
الرباط، المملكة المغربية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة زينب بنت موسى ولد الشيخ سيديا  
مديرة الترقية النسوية والنوع  
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة  
نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة سارة برن

خبيرة برامج  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية

السيدة بليرتا أليكو

نائبة المدير الإقليمي  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (تابع)

السيدة بيغونا لاساجاستر  
رئيسة القيادة العليا والحوكمة  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

السيدة ندى الناشف  
مساعدة المديرية العامة للعلوم الاجتماعية والإنسانية  
اليونسكو، باريس

السيدة سيكو سوجيتا  
خبيرة برامج

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
بيروت، الجمهورية اللبنانية

منظمة العمل الدولية

السيدة ماري دال سكانبوش  
موظفة اختصاصية  
منظمة العمل الدولية  
بيروت، الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة فرانسيس غاي  
رئيس فريق النوع الاجتماعي  
المركز الإقليمي في عمّان، المكتب الإقليمي للدول العربية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

الدكتورة مليكة مارتيني  
الخبييرة الإقليمية للتنمية الريفية  
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا  
القاهرة، جمهورية مصر العربية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

السيدة شوبو جلال  
مستشارة نوع اجتماعي  
اليونيسف  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

**جيم- المنظمات الإقليمية والدولية والمعاهد**

جامعة الدول العربية

السيدة إيناس مكاي  
مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة، جامعة الدول العربية  
القاهرة، جمهورية مصر العربية

الجامعة اللبنانية الأمريكية

السيدة مريم صفيير  
مساعدة المديرية  
معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

البنك الإسلامي للتنمية

السيدة مي علي الطاهر  
مديرة شعبة تمكين المرأة  
جدة، المملكة العربية السعودية

المعهد السويدي بالإسكندرية

سعادة السفير بيتر ويدروود  
المدير العام  
الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

السيدة رنده حافظ  
مستشارة  
الإسكندرية، جمهورية مصر العربية  
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

السيدة منى خنيسر  
مساعدة باحثة  
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية  
الجامعة الأميركية في بيروت

السيدة فاطمة موسوي  
منسقة مشروع وباحثة  
معهد عصام فارس للسياسات العامة  
بيروت، الجمهورية اللبنانية

المجلس القومي لرعاية الطفولة

السيدة سعاد عبدالله  
الامين العام والمشرّف المكلف على الإدارة العامة للمرأة  
المجلس القومي لرعاية الطفولة  
شارع البرلمان  
القاهرة، جمهورية مصر العربية



المعهد العربي لحقوق الانسان

السيدة ندى خليفة  
عضو ومحام  
بيروت، الجمهورية اللبنانية

دال- الخبراء

السيدة سمر سامي محارب  
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة ناتا دوفوري  
مديرة مركز الدراسات النسائية العالمية  
الجامعة الوطنية في إيرلندا، غالواي  
المملكة المتحدة

السيدة صمود أبو صاع  
رئيسة نيابة الأحوال الشخصية  
قاضي شرعي  
رام الله، دولة فلسطين

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

| العنوان   | البند | الرمز                              |
|---|-------|------------------------------------|
| مذكرة توضيحية   |       | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/INF.1        |
| جدول الأعمال المؤقت والشروح   | 3     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/L.1          |
| تنظيم الأعمال   | 3     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/L.2          |
| التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة في المنطقة العربية   | 4     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3            |
| أنشطة النهوض بالمرأة في برنامج عمل الإسكوا، وإعلان مسقط بشأن تحقيق العدالة بين الجنسين، وتوصيات لجنة المرأة | 4 (أ) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3(Part I)    |
| أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية   | 4 (ب) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/3(Part II)   |
| الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة  | 5     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/4            |
| مؤشرات المساواة بين الجنسين: توافر البيانات في البلدان العربية  | 5 (أ) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/4(Part I)    |
| أنشطة دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في الفترة 2016-2017   | 5 (ب) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/4(Part II)   |
| تعزيز دور المؤسسات في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية   | 6     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5            |
| إدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن المؤسسات العامة  | 6 (أ) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part I)    |
| دور المؤسسات في أوقات السلم والحرب  | 6 (ب) | (E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part II)) |
| حساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة   | 6 (ج) | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/5(Part III)  |
| برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال النهوض بالمرأة   | 7     | E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/6            |